

الفصل الأول

دوافع واتجاهات النقد والمراجعة

من البديهي القول بأن الحركات الاسلامية ليست كتلة واحدة متجانسة، ولكنها في نفس الوقت تجمعها مشتركات عديدة تسمح بقدر كبير من التعميم. فهي تشترك في القول بشمولية الاسلام وكونه منهج حياة. كما يجمع اغلبها الايمان بضرورة التنظيم، كما حاولت العمل تحت كيان عالمي موحد. ورغم حديثها عن مرجعية متعالية ولكن ضرورات الواقع كانت شديدة الأثر علي نشأتها وتطورها. والحركات الاسلامية هي في الأصل تعبير بشري لتصور مجموعة معينة في زمن ما للإسلام. وهذا الاجتهاد الانساني كان يلبس غطاء مقدسا يجعله غير قابل للحوار مع ذاته أو مع الآخر. ففي أحيان كثيرة كانت هذه المجموعات تتعامل كمالكة وحيدة للحقيقة المطلقة. وبسبب هذا الوهم لم تكن هذه الحركات والجماعات تتواني عن اللجوء للعنف دفاعا عن "حقيقتها" أو لإجبار الآخرين علي قبولها. لذلك، تأخرت ممارستها للنقد طويلا.

كانت هذه الجماعات في بداياتها المبكرة متمسكة وموحدة بسبب علاقاتها الاخوية والتي عبر عنها الأسم الرئيس نفسه. ولم تتعرض الحركات في مرحلة الأولي أي عهد الدعوة والارشاد والوعظ؛ للاختلافات والانقسامات. وذلك، لأن الأمر لم يتعد مرحلة الفكر والتأمل والنظر. ولكن حين اصطدمت بالواقع - سواءا كحركات أو أحزاب أو كسلطة حاكمة مفردة أو مشاركة - واجهت مشكلات عديدة هزت كثيرا من ثوابتها وفرضت عليها المراجعة والنقد بانواعه، والخروج من المواجهات. ويبرر بعض أعضاء الجماعات هذه الوضعية، بأن البيئة كانت عدائية وعدوانية خاصة من قبل النظم الحاكمة.

تمثلت أول مبادرة جادة لإفتتاح الحركات الاسلامية علي الآخر، في اللقاء الذي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة خلال الفترة 25-27 سبتمبر 1989، حيث اجتمع نحو خمسين مفكرا وباحثا من التيارين القومي العربي والديني الاسلامي، لمدة ثلاثة أيام نوقش

خلالها ثماني أوراق عمل. فقد عاش التياران سنوات طويلة من الصراعات وصلت حد التصفيات الجسدية في بعض الأقطار التي حكم فيها القوميون. وكان الهدف العام هو فك الاشتباك والدعوة الي الحوار وتقريب الاختلافات في قضايا معينة. وقد عالجت الاوراق ما يلي: ورقة العروبة والاسلام حيث تركز النقاش حول رفع التناقض الذي يراه الجميع غير طبيعي. لذلك، كان البحث عن المشترك والجامع وليس ما يفرق. ونوقشت موضوعات مثل: مبدأ المواطنة، الموقف من الفكر والمؤسسات الحديثة والتقليدية؛ الدعوة إلى تطبيق الشرعية وهذا موضوع يثير من الجدل والخلاف مما يجعله عقبة حقيقية في التفاهم والتقارب الفكري. أما نقطة الخلاف الكبرى الاخرى فهي الديمقراطية والنظام السياسي المنشود. وقد توالى اللقاءات حول نفس الموضوعات، ثم تكون المؤتمر القومي العربي. ولكن المردود الفكري لهذه الجهود واللقاءات لم يكن مناسباً بسبب التسييس الفائنض للعمل. وقضية مثل الديمقراطية لم تحقق إضافة نوعية بسبب الانحيازات التي كانت تمنع الإدانة المباشرة لنظم قمعية ذات انتماءات قومية أو إسلامية.

تناولت عدد من الكتابات الفكرية الفردية خلافاً للسياسية الحزبية الجماعية، مسألة النقد الذاتي والمراجعة بمقاربات أقرب إلى تجديد الفكر الديني عامة. ومن بين الاصدارات الهامة: محمد حسين فضل الله: الحركة الاسلامية - قضايا وهموم (1990)؛ خالص جليبي: في النقد الذاتي - ضرورة النقد الذاتي للحركة الاسلامية (1985)؛ يوسف القرضاوي: الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف؛ فهمي هويدي: أزمة الوعي الديني (1988) وغيرها. ومن الملاحظ في الفترة الاخيرة قيام بعض منظمات المجتمع المدني ذات التوجهات الديمقراطية بمناقشة موضوع تجديد الفكر أو الخطاب الديني. كذلك بعض المؤسسات التي تصنف كعالمانية، مما جعل هذا الموضوع شديد الحساسية وسجالي.

ومن الاسباب الهامة لفتح باب المراجعات، الموقف من العنف وتكفير المجتمع والحاكم. وكانت جماعة الاخوان المسلمين، وبالذات التنظيم الخاص، قد اتهمت ببعض الاغتيالات ومحاولات الاغتيال في الاربعينيات والخمسينيات من القرن. وقد أصدر حينها حسن الهضبي كتابه المعنون: دعاة لا قضاة. ثم برز في الستينيات التيار القطبي والقادم من شبه القارة الهندية، والذي برر قتال جاهلية القرن العشرين. وأصبح الفكر أو الفعل الجهادي من أولويات العمل الحركي الاسلامي. وقد تزامن مع تصاعد النضال ضد الامبريالية والصهيونية وفي نفس

الوقت تراجعت القوى الشيوعية والتقدمية والقومية التي مثلت طليعة هذا العمل في الماضي. ومع اندلاع حرب افغانستان مطلع الثمانينيات، بدأت عولمة الجهاد.

بدايات المراجعة:

قامت مجموعة من الاسلاميين ينتمون إلى تيارات وتنظيمات متعددة وإلى أقطار مختلفة، بكتابة أوراق في النقد الذاتي صدرت في مؤلف عنوانه: الحركة الاسلامية: رؤية مستقبلية (1989). وهذه تجربة جديدة ورائدة تحدث لأول مرة، لذلك، كانت ظاهرة مثيرة للجدل والتخوف والتشكك بين الاسلاميين. واضطر محرر الكتاب، د. عبدالله النفيسي، للاسهاب في مقدمة طويلة تقوم بمهمة الدفاع والتبرير والتوضيح. وحاول فيها تأكيد ضرورة النقد الذاتي، وتطمين البعض بأن هذا النقد يمارسه اسلاميون وبالتالي فهو نقد حميد وليس خبيثا. ويكتب من البداية: "سلاحظ القاريء أن بعض المشاركين هم من مؤسسي الحركة الاسلامية، سجنوا وضحووا وشردوا عن ديارهم وأهليهم من أجلها، ومع ذلك هاهم أولئك يضعون أصابعهم علي مكانم الخلل، ويغوصون في النقد الذاتي وهي عملية جديدة في الحضيرة الاسلامية". (ص12) ومع ذلك يراها عملية ضرورية: شرعا وسياسة ومنهجيا ومصلحة. ويستنجد ب(خالص جلبي) في قوله: "مفهوم النقد الذاتي يعتبر غريبا علي المسلمين كما ذكرنا، فهم لا يرون فيه مصطلحا اسلاميا ولا يفهمون تحته الا التشهير، وهذا يجب تعديله. فطائفة تري أنه مصطلح غير اسلامي، لأنه لم يأت في كتب القدامى! ولم يرد باللفظ في الحديث أو القرآن (...). ولكن الالفاظ والمصطلحات هي ليست كل شيء، وانما ما تحمله من مفاهيم. فالاصح اذن هو عموم مفهوم القرآن وروحه واتجاهه، فالعبرة هي بالفكر الذي يدور بين نصوصه". (164:1984) وهو يري أن مفهوم النقد الذاتي بمعنى مراجعة النفس ثم محاسبته هو روح القرآن المكثفة. ويدعم هذا القول بالاستشهاد بالآية: "ولا اقسام بالنفس اللوامة". (2:75)

يستهل (النفيسي) المراجعة بتنبية الحركة الاسلامية لبعض الثغرات ثم يخصص مقالا منفصلا لتنظيم الاخوان المسلمين. ويأخذ علي الحركة الاسلامية نقاط القصور التالية:

1- غياب التفكير المنهجي ذي المدى البعيد، فالحركة رغم انتشارها الجماهيري وامكانياتها المادية والبشرية، الا أن مؤسساتها غارقة في الاعمال اليومية. ويبي أن هذا الاسلوب في

العمل "يقلص امكانيات التفكير المنهجي ذي المدى البعيد ويشجع علي أسلوب حل كل مشكلة بعد نشوتها لا الاحتياط من نشوتها". (ص14).

2- بسبب هذا الانشغال اليومي والابتعاد عن التفكير المنهجي الاستراتيجي، لم تبلور نظرية علمية للاتصال بالجمهور. فهي مطالبة بتحقيق شرطين، الأول: أن يفهم الجمهور اهداف الحركة. والثاني: أن يجد الناس لدي الحركة حلا عمليا لمشاكلهم الحقيقية. وهذا يعني البعد عن الماضوية أي عدم الوقوع في فخاخ الجدل حول التاريخ الاسلامي. وهذا ما يجعلها مشغولة أكثر بالمستقبل. (ص14-15).

3- تدعي الحركة أن العالم يعيش في حالة فراغ فكري وروحي وقيمي وحضاري. كما يعيش حالة من الفوضى الفكرية والثقافية ومهمة الحركة أن تصحح هذه الفوضى. وينفي الكاتب الفراغ والفوضى، ويطالب الحركة عوضا عن هذه المواقف السلبية، أن يقدموا "نظرية اسلامية متكاملة تضع مواصفات التغيير الاجتماعي المطلوب علي كافة الصعد في المشروع الاسلامي". (ص18).

4- يحذر من التعصب الحزبي خشية أن: "يتحول الانتماء لحزب اتجاها عقليا في التفكير لدي المنتمي، فلا ينظر للظواهر السياسية والاجتماعية الا بمنظار الحزب ولا يري الا ما يراه الحزب وأن داخل الحزب مقدس وخارج الحزب مدنس". (ص26).

5- تمثل اشكالية التنظيم أكبر معضلات الحركة الاسلامية، خاصة وهي التي تطلب من العضو أن يكون "كالميت أمام الغاسل!" ومشكلات التنظيم الاسلامي هي: 1- تعامل النظم الاساسية واللوائح الادارية وكأنها سر من الاسرار. اذ قد يقضي بعض الاعضاء كل العمر في التنظيم دون الاطلاع علي النظام الاساسي. 2- التداخل الخطير بين الدين وأمره ونهيه من جهة، والتنظيم كادارة بشرية وأمره ونهيه من جهة اخري. فمخالفة اوامر التنظيم لا تعني الخروج علي الاوامر الدينية. 3- يركز التنظيم علي الواجبات ويهمل حقوق الاعضاء. فاللوائح تهمل حقوق التظلم ولمن يتظلم العضو. ولذلك انفتح الباب امام القيادة لفصل واعفاء وتجميد عناصر كثيرة. (ص30-31)

ويطبق (النفيسي) نقده علي تنظيم الاخوان المسلمين في مصر والتنظيم العالمي للأخوان المسلمين. وتكرر نفس العيوب العامة ولكن يضيف لها بعض نقاط الضعف لدي المرشد العام حسن البنا. وهي تتركز في ثلاث جوانب أساسية: اولها ضعف اشرافه علي (النظام الخاص) أي

الجناح العسكري في الجماعة مما سبب له مشاكل مباشرة. وثانيها اهماله تدريب كوادر قيادية يمكن أن تخلفه. وثالثها تحامله الدائم علي الحزبية والاحزاب. (ص216). ويعيب علي التنظيم العالمي عدم توازن التمثيل بين الدول. ويظهر اعجابا خاصا بتجربة الجبهة الاسلامية القومية في السودان بسبب نجاحها في العمل الجبهوي واجتذاب النساء للعمل السياسي، والانفتاح علي القوى السياسية الاخرى.

يقدم عبدالله أبو عزة ورقة عنوانها: نحو حركة اسلامية علنية وسلمية، ويستهلها بقوله أنه رغم انجازات الحركة الاسلامية ولكنها مازالت تعاني من سلبيات ذاتية معوقة لمسيرتها معطلة لتقدمها نحو ما نذرت نفسها له من أهداف. وتشمل هذه المعوقات من بين ما تشمله قصورا في الفكر، وافتقارا للتخطيط، وخلالها في التنظيم، وارتباكها في الممارسة. (ص182) ففي الجانب الفكري فقد اكتفت الحركة بطرح الشعارات العامة والنداءات والمقولات العاطفية: "بل إن التزام العموميات كان هدفا بالنسبة لبعض الحركات وذلك حرصا من قيادتها علي تجميع أكبر عدد من الانصار، حيث لا يختلف الناس علي المقولات الاسلامية ولا علي امتداح وقبول ما ينسب الي الاسلام من مقولات". (ص183)

يهتم الكاتب بالعمل السلمي في نشاط الحركة الاسلامية مهما كانت التنازلات بهدف ضمان سلامة الدعوة وسلامة المجتمع والأمة. ويصل الي خيار لن يجد قبولا وسوف يتهم بالتخذيل. فهو يطلب أن تعلن الحركة أنها لا تريد الوصول الي الحكم أي "ستمتنع عن ممارسة العمل السياسي في صورة كونه تنافسا وصراعا من أجل الوصول إلى الحكم، ولكنها ستواصل العمل السياسي في صورة كونه دعوة وأمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر ونقدا للانحرافات والخلل الاداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وحضا علي التصحيح ومساهمة فيه وضغطا من أجل ادخاله وتثبيته". (ص198)

ويتطرق (فتحي عثمان) إلى ظاهرة تعاني منها كل الاحزاب العقائدية، يكتب: "تحتاج الحركة الاسلامية المعاصرة إلى تعزيز الحرية الفكرية في داخلها وتقبل آراء الغير من خارجها. واعتبار الحوار البناء الذي أكدته الاسلام قوام الحياة، واعتبار الشورى الحقيقية الفعالة بمعنى المشاركة في صنع القرار والاختيار الحر المسؤول للقائمين علي ذلك اساسا جوهريا لكل جماعة مسلمة حتي تكون ولاية الأمر بحق من الجماعة كما عبر القرآن "وأولي الأمر منكم". (في النفيسي، ص304)

يتكرر النقد كثيرا للحركة الاسلامية بسبب الضعف الفكري، وهذا نقد يبدو غريبا حين يوجه لحركة لها هذا الانتشار والجماهيرية. وقد يكون هذا أحد وجوه أزمة الأمة الشاملة، حين تندفق جماهير بمئات الألوف إلى تنظيم يفتقد الأسس الفكرية. ويكتب (عثمان) عن سلبيات الحركات المعاصرة، ويرى أن أبرزها في مجال الفكر: افتقاد التجديد والاجتهاد والانفتاح علي جموع المسلمين العريضة وواقعهم، وعلي العالم الواسع المعاصر بثقافته وممارساته، وافتقاد الحوار الجاد البناء مع النفس ومع العصر. (ص305) ولا ادري ماذا تبقي لها حين تفتقد كل هذه المقومات الفكرية الضرورية؟ لأن غياب هذه العناصر يعني أنها تصبح بالضرورة حركة سلفية ومحافظة ومنغلقة ومتعصبة.

أما في مجال التنظيم فيري: "غلبة الطاعة للقيادة علي الشورى في حقيقتها وجوهرها، وغلبة الولاء للتنظيم المعين والتفوق فيه عن النظر للحركة الاسلامية في مجموعها وللشعوب وللانسانية ككل" (ص305). وهذا يعني غياب الديمقراطية الداخلية وأن يكون التنظيم أقرب إلى هيئة عسكرية. ومع انحسار الشورى داخلها، يصبح من الصعب عليها أن تطالب الدولة بحقوق ديموقراطية وتمنعها عن عضويتها. ويشترط علاج هذه العيوب مقدما فيمن يريد اقامة حركة اسلامية حديثة حقيقة. ويختتم قوله بهذه النصيحة: "وعلي دعاة الاسلام أن يؤكدوا أن هدفهم هو أن يتحول نهج الحكم في مقاصده ووسائله إلي اتباع تعاليم الاسلام لا أن يغيروا اشخاص الحاكمين، وأنهم لا يطمعون في سلطة وانما يبذلون وسعهم، لايضاح حقيقة حكم الاسلام". (ص308)

ومن المساهمات الهامة في هذا الكتاب، ورقة فريد عبدالخالق، بعنوان: نحو مراجعة المقولات والآليات. ويعود ذلك لكونه من القيادات التاريخية للأخوان، بالاضافة لكتاباته العديدة. ويعدد بعض المآخذ علي أغلب الحركات الاسلامية، ويجملها في: افتقار الرؤية الموضوعية الشاملة للواقع العربي والاسلامي، غياب خطة العمل الاسلامي، عدم الالتزام الجاد بالمبادئ من داخل الحركة ذاتها مثل العدل والشورى والمساواة وحرية الرأي والنقد مع فرض الوصاية والهيمنة علي الآخرين؛ والامية الدينية لدي كثرة من الشباب المسلم. ويذهب إلى تحديد متطلبات أو بالأصح مشكلات تواجه الجماعات الاسلامية، منها: الحاجة إلى تحديد مواقفها من الصراعات الفكرية والمذهبية المعاصرة، تحديد مصطلح "الخلافة" من منظور الفقه السياسي الاسلامي قديمه وحديثه وصلته بالشورى، حسم بعض القضايا الاجتماعية مثل المرأة،

قضية الوحدة الوطنية؛ وقضية تطبيق الشريعة الاسلامية. (ص317-318) ومن هذا العرض للقضايا والمشكلات يتضح أن الحركات الاسلامية لم تحسم مواقفها الفكرية من أهم الافكار والمبادئ المعاصرة وبالتالي تأصيلها. وهذه يفضح شعائرية الحركة أو قيامها علي شعارات لم تتعمق ويكفي أنها تهيج وتجيّش الجماهير دون حاجة لتثقيف وحوار. وهذا مرتبط برأي هام قد يفسر كل مشكلات وعيوب الحركات الاسلامية، بقول: "أن نجاحها يتوقف الي حد بعيد علي شخصية قادتها" (ص368)، أو "ذلك أن هذه الحركات سرعان ما تنجح حين يقبض الله لها قيادة حكيمة متفهمة لمتطلبات العصر، مؤمنة بأن الدين لا يضيق بغيره من الاولين". (ص367)

مراجعات النموذج: الأخوان المسلمون في مصر

ظهرت جماعة الاخوان المسلمين عام 1928 والمسلمون يشهدون احداثا جساما وتحديات عظيمة، أهمها الغاء الخلافة العثمانية علي يد اتاتورك في 1924. وقد بدأت كحركة دعوية اصلاحية قليلة الاهتمام بالسياسة، رغم أن (حوراني) يري فيها توجهها مختلفا، اذ يكتب: "أما من الناحية السياسية، فقد كانت حركة الاخوان المسلمين أقرب إلى الحركة القومية منها إلى الحركة المهدية أو الوهابية. اذ كان هدفها توليد الزخم الشعبي للاستيلاء علي الحكم، لا لاعادة حكم الفضيلة الاسلامية". (1986:430). ويرى الكثيرون أن منطلقات (البناء) في المرحلة المبكرة كانت مجردة تماما من أيّ توجه سياسي "فاهتماماته كانت تنصب في مجال حماية الآداب العامة ومناهضة الارساليات المسيحية التي كانت تعج بها مصر". (النفيسي، 206) ولكن الجماعة عاصرت أهم وأخطر الاحداث في تاريخ مصر والمنطقة خلال أكثر من نصف قرن. لذلك، كان لابد لها من أن تراجع أداءها وتنقد ذاتها.

يرى (تمام) أن ما حدث لحركة الاخوان المسلمين هو تحولات عميقة أخرجتها من الثبات والسكون الذي عرفت به. ويتصور أن أهم ما يميز التحولات التي يعيشها الاخوان، سمتان رئيستان، الأولى: "أنها في مجملها تغيرات غير واعية أو مخطط لها مسبقا بقدر ما هي أقرب إلى التغير الذاتي الذي يجري وفق منطوق الصيرورة الاجتماعية". (ص6) وهذا منطلق لا تكون النظرية فيه سابقة للحركة والتحول، ولكن تأتي تالية ومنفصلة عن الحركة. أما السمة الثانية فهي

انها بدأت في المجال السياسي ولكنها انداحت إلى دوائر أوسع. أما ميادين التحولات فقد كانت كما يلي: من الخلافة إلى الدولة الوطنية، من التنظيم الدولي إلى الجماعة القطرية، من الجماعة المفتوحة إلى الخصوصية الاخوانية، من النقاء الايدلوجي إلى العادية؛ ثم من تغيير العالم إلى التمتع به. (ص ص8-20).

حمل البيان الصادر من الاخوان المسلمين في 30 أبريل 1995 الكثير من المواقف غير المسبوقة. ويبدو أن الحركة كانت تحت ضغوط عديدة استوجبت عليها تقديم رؤى ومواقف قاطعة في بعض القضايا الحيوية والمصيرية. وبالفعل وهذا ما ذكرته في الديباجة: "ففي خلال الاشهر الماضية تعرض الاخوان المسلمين لحملة أمنية شديدة الوطأة صاحبها ولم تزل حملات اعلامية تتضمن الكثير مما يناقض الواقع وينافي الحقائق". وحدد البيان أربع قضايا رأي الأخوان المسلمون ضرورة الافصاح عن موقفهم منها بوضوح، وهي:

القضية الأولى: الموقف العام من الناس جميعا مسلمين وغير مسلمين. وفي الصدد يرفضون فكرة التكفير ويحددون موقفهم من غير المسلمين، ويرفعون شعار التعددية.

الثانية: قضية الدين والسياسة. بيان موقفهم من الديمقراطية والشورى والمعارضة.

الثالثة: قضية العمل السلمي ورفض العنف واستنكار الارهاب.

الرابعة: قضية حقوق الانسان.

وقد اتخذوا موقفا ايجابيا جديدا، كما أنهم أبرزوا هذه القضايا واعطيت اولوية. وابتعد الاخوان عن التعميمات وتعمد الغموض، فهم الآن يدخلون الانتخابات وينافسون قوى سياسية اخري وتطالبهم الجماهير بالوضوح. وأصدرت الجماعة مبادرة اخري للإصلاح في مارس من عام 2004 والتي يراها (تمام) أهم ورقة متكاملة طرحتها الحركة: "سنجد أنها خلت تماما من قضية الخلافة وجاءت محلية بحتة غارقة في قضايا وهموم الشأن المصري البحت، بل كانت المفارقة أن أبرز التعديلات التي طالت المبادرة التي كانت تطويرا للبرنامج الانتخابي للجماعة عام 2000 هو اسقاط البعد الخارجي تماما بما فيه القضيتين المركزيتين في العالم الاسلامي؛ فلسطين والعراق" (ص9). وهذا التحول عن الاهتمام بالخلافة والعالم الخارجي زاد تركيزهم علي الدولة الوطنية ولاهتمام بالقضايا الداخلية المحلية مما جعل خطابه ومفرداته لا تختلف عن الاحزاب السياسية الوطنية المحلية الاخرى. ولم يعد التصور الديني للدولة واضحا في خطاب الجماعة، مما حدا أحد الباحثين إلى القول: "...أن الجماعة صارت أقرب إلى حزب

وطني قطري بل وحزب يميني ذو توجهات ليبرالية في المسألة الاجتماعية الاقتصادية حيث القبول أو عدم الممانعة للتحويلات التي طالت البلاد باتجاه إقرار سياسات التحول الإقتصادي نحو تبني إقتصاد السوق القائم علي الخصخصة واعادة الهيكلة وحرية التجارة وانسحاب الدولة". (تمام، ص 10). وفي النهاية، بقي الخلاف محصورا في بعض القضايا الاخلاقية دون تناقضات جذرية لتقارب المرجعية في الثقافة الواحدة.

ليس من المستبعد أن تكون الجماعة قد استفادت من مراجعات فكرية أكثر منها سياسية وحرزية، قامت بها شخصيات ذات صلات من زوايا معينة: تنظيمية أو رؤية فكرية. فقد قدم (ابو المجد) ورقة عبارة عن اعلان مبادئ، عنوانها: رؤية إسلامية معاصرة. وهي محاولة - كما يقول أصحابها - لوصف الوجه الآخر للظاهرة الإسلامية. فقد إجتمع علي مناقشتها عدد من المفكرين عام 1981 ثم كلفوه بصياغتها في بيان، عنوانه: نحو تيار إسلامي جديد. ولكنها لم تظهر للعلن الا بعد عشر سنين. ويذكر (أبو المجد) ثلاثة أسباب استوجبت ظهورها في هذا الوقت بالذات، وهي؛ السبب الأول: "التعميم، لأن" كثيرا من الداعين إلي الإسلام والمتحدثين عن مبادئه وقيمه ونظمه وثقافته يتحدثون في عبارات عامة وغامضة عما يسمونه (الحل الإسلامي) وعن منهج الله المقابل لمنهج البشرية.. وعن الحاجة إلي أسلمة الحياة.. وأسلمة المعرفة.. وأسلمة العلوم.. ثم لا يزيدون". (6:1991) أي ليس لديهم أي تصور عن عناصر ومكونات هذا الحل ولا وسائل تنفيذه، فهي مجرد شعارات. السبب الثاني وهو في جوهره ومضمونه دعوة للوسطية الإسلامية مقابل ما أسماه: تيار الغضب والرفض والذي يقود إلى عزلة المسلمين وتشويه صورة الاسلام والمسلمين في العالم. والسبب الثالث لا يذهب بعيدا عن السابق لأنه يرفض صعود تيار التطرف وخصومة العالم.

يستهل إعلان المبادئ بضرورة تأكيد الحاجة إلى تيار يمثل رؤية إسلامية معتدلة ومستنيرة. وهذا يعني فهم أصيل ومعاصر في نفس الوقت مما يقتضي قيام إجتهد علمي وفقهي في الفروع والاصول متطور أكثر من المؤسسة الدينية الحالية. وتدخل المبادئ التالية في الاشكاليات التي تواجه المسلمين: التمييز بين حكم الله وتشريع المسلمين (الفقه)، علاقة العلم والإيمان أو العقل والنقل. وهذه معارك ومصادر خلافات ونزاعات بين المسلمين لم تحسم ولن تتوقف. وتشرح الورقة بعد ذلك نظام الحكم والاوزاع الاقتصادية والاجتماعية. وينطلق من القول بأن الإسلام نظام شامل للحياة غير أن الحكم في الإسلام ليس نظاما ثابتا

فصلته النصوص. ويذكر الاعلان في هذا الصدد مبادئ حكم معاصرة يري أنها وردت ضمنا ومباشرة في الاسلام، مثل مبدأ الشورى، مسؤولية الحكام عن أعمالهم، احترام حقوق الافراد. وبقر الكاتب مطلب تغيير المجتمع وفقا لرؤية شاملة لا تتحرج من الاستفادة من تجارب الانسانية كلها. ويؤكد علي ضرورة الوحدة الوطنية والأخوة الوطنية، وفي هذا الجزء يسقط بصورة حاسمة فكرة: أهل الذمة ويحل محلها مفهوم المواطنة. أما القضايا الاخرى، فهي: فلسطين والوحدة العربية، المرأة، البناء الاقتصادي أو التنمية ثم المسلمون والعالم. ويصل القارئ إلى أن الإعلان يري أن الاسلام هو الحل علي مستوى البشرية جمعاء. فهناك افتراض يعتقد ان العالم المتقدم ضحي بالروحي من أجل التقدم المادي. والاسلام - حسب ابو المجد - وحده القادر علي حل هذه المعضلة، لأنه في جوهره "نظام للقيم، يحفظ التوازن بين الإنسان الفرد والناس من حوله.. كما يحفظ التوازن بين الإنسان وبين مطالبه المادية وأشواقه المعنوية". (ص21).

المراجعة التونسية والبحث عن بديل:

شهدت تونس محاولة تحديث فوقية قادها الحبيب بورقيبة بعد الاستقلال. ولذلك يقارن البعض الحركة الاسلامية في تونس كما في ايران، بأنها نتيجة معارضة متنامية بين الدولة والمجتمع تعكس غياب القدرة أو القوة الشعبية وشرعنة الدولة الحديثة أو بلغة اخرى فشل مشروعات الدولة الحديثة. وبسبب هذا التاريخ المختلف عن كثير من المجتمعات العربية، عملت الحركة الاسلامية التونسية علي التخلص من تأثير حركة الاخوان المسلمين الأم. فقد تشكلت النواة الأولى للحركة الاسلامية في تونس عام 1970 واتخذت أسم الجماعة الاسلامية عام 1974 ثم أصبحت حركة الاتجاه الاسلامي، فحركة النهضة. وقد تميزت بتنوع مصادرها: التدين التقليدي التونسي، الخطاب السلفي الاخواني المشرقي، ثم التيار الاسلامي العقلاني. وفي البداية كان تأثير المكون السلفي الاخواني قويا. ولكن في أول احتكاك مباشر لأحد القياديين التونسيين بالحركة الأم، بدأ النموذج يهتز ويفقد قدسيته. ونقرأ في كراسة: المقدمات النظرية التقدميين (1989): "وكانت تلك بداية تشريح لأزمة نمو صامتة تعيشها الجماعة منذ أواخر سنة 1975. ومعها ولد السؤال كممارسة حضارية مقصاة من الثقافة

السائدة التي صاغت الجماعة الأصلية. وبدأ البحث بسيطاً عن العوامل الكامنة وراء قلة الفعالية عند العنصر الإسلامي التونسي، رغم مؤهلاته الإيجابية قبل الانتماء. لكن التساؤل سرعان ما اتسع وامتد ليشمل كل مكونات المشروع النظري والحركي والتربوي للاخوان". (ص8-9)

تتميز تونس بحركة نقابية عمالية نشطة وقوية، وكانت من نتائج ذلك الهبة العمالية في يناير 1978. وجاءت الثورة الإيرانية لكي ترفع معنويات المسلمين عموماً والحركات الإسلامية علي وجه الخصوص. وهذه العوامل شجعت الجناح الطلابي الإسلامي علي التفاعل مع الواقع الوطني والاهتمام بالقضية الاجتماعية. أو كما يقول المجددون: "لم يعد الحديث عن الطبقات بدعة ولم يبق أبو ذر مجرد ثرثار لا يفقه السياسة". هذه هي الاجواء التي ايقظت الحاجة إلى التغيير بين الاسلاميين. وكانت بداية المراجعات الفكرية مع طروحات سيد قطب وموقفه من المجتمع ومن الآخر. ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، تبلورت ملامح التيار الجديد يقترب من التشكل.

ويحمل بعض الباحثين أهم خصائص وموضوعات التيار، فيما يلي:

- 1- النقدية والجرأة إلى درجة الحدة وحيانا التهور. وذلك نتيجة غياب تقاليد النقد الذاتي.
- 2- أزمة الحركات والمجتمعات الإسلامية ليست روحية - كما هو سائد - ولكنها فكرية بالدرجة الأولى. يقول صلاح الدين الجورشي: "إنّ نقدا ذاتيا لا بدّ أن يحصل. إنّ قداسة وهمية لا بدّ أن تزول عن تاريخنا وعن أنظمة وحركات وشخصيات أفرزها نضالها الطويل من أجل تحول جاد (...). باختصار إنّ روحا جديدة لا بدّ أن تسري فينا وان فكرا جديدا لا بدّ أن يطرح من قبلنا زمن داخل صفوفنا".
- 3- نقد ينحو إلى الجذرية في المسألة التربوية.
- 4- محاربة العقلية الحرقيّة دون الطعن في مشروعية النص واسقاط مرجعيته.
- 5- التحرر السياسي والاجتماعي كأصل من أصول المشروع ومقصد من مقاصد التشريع.
- 6- التونسية أي الدفاع عن بناء تجربة ذاتية، وما تعنيه من نقد التجارب الاخوانية والتأكيد علي عدم الزاميتها بل والتدليل علي فشلها التاريخي. (المقدمات، ص9-12). يواجه أي ميل للنقد أو التجديد بهجوم كاسح ومحاولات لاغتيال الشخصية، وتهم بالتأمر. وهذا ما حدث للتيار التجديدي التونسي: "كانت النتيجة أن وجد الممارسون للنقد الذاتي أنفسهم

علي هامش (الجماعة) وفضاءاتها، خاصة بعد حلّ قيادة العاصمة (ديسمبر 1978) الذي كان - من وجهة نظرهم - اعلانا صريحا عن فشل الاصلاح من الداخل، فقرروا تأسيس ناد لادارة حوارات حرة، بعيدا عن ضوابط التنظيم وفكر الاخوان المسلمين". (ص13).

كان البعض يري أن لكل فكر جماعة تحميه، ولهذا تحوّل النادي إلى تيار فضفاض في تنظيمه. ومنذ منتصف 1980 برزت مجموعة أسمت نفسها "الاسلاميون التقدميون" كتوجه حركي وفكري مستقل. ورغم التسمية التي لم تذكر اليسار الا أنه يصنف ضمن ما يسمى: اليسار الاسلامي. وهذا اسم استخدمه د. حسن حنفي عنوانا لمجلة ذات افكار اسلامية تجديدية. وتقول الجماعة عن نفسها: "لعلها الحالة الوحيدة في المنطقة الاسلامية السنية - خلال المرحلة الأخيرة - التي تتولي فيها مجموعة شبابية مسؤولية رعاية توجّه اسلامي تجديدي عقلاني يحاول تحرير المشروع الاسلامي من السياسوية القاتلة والمثالية المجنّحة". (ص16) وتري المجموعة أنها صارت ذات تأثير علي مجمل الحركة الاسلامية في تطوير خطابها بعد أن كان نسخة من الاخوان المسلمين. ويضرب البعض مثلا لذلك، ما نشر تحت عنوان: "الرؤية الفكرية والمنهج الاصولي" لحركة الاتجاه الاسلامي. ويضاف إلى ذلك أثر مجلّة 21/15، والعنوان يوحي بتطابق القرن الهجري والميلادي نافيا أي فجوة تاريخية.

وفي نصّ يمثل المقدمات النظرية لدي الاسلاميين التقدميين، نجد الحد الأدنى الفكري الذي يجمعهم ويوحد رؤيتهم للاسلام. ومن أهم القضايا التي توقف عندها النص ما يلي:

1- في أولوية النضال الثقافي: ورغم تأكيدهم علي تعدد العوامل التي أدت إلى تخلف المسلمين وفقدانهم لشروط التقدم الاجتماعي والاستقلال الحضاري، الا أنهم يعطون الاولوية للعامل الثقافي. ويعتقدون، حسب النص: "أن كلّ تحليل عميق للأزمة الشاملة التي تعيشها المجتمعات العربية الاسلامية يفضي بالقول إلى أولوية العقلي والثقافي سواء في فهم آليات الأزمة أو في بلوغ تحديث اجتماعي واقتصادي وسياسي للمجتمع والدولة". (ص26). وهناك اشارة إلى "دور طلائعي للمثقفين لأنّ الاشكال في جانب رئيسي منه نظري، والفكر صناعتهم الوحيدة".

2- في البعد الفكري للنضال الثقافي: ويركزون علي أن يكون خطابهم نسيا ومنفتحا علي الآخر ويقبل الاختلاف، ومستقبلي.

3- لماذا الاسلام أولا؟

4- في الوعي التاريخي.

5- تجديد التراث واعادة بناء العلوم القديمة.

6- مشروعية الاختلاف وحرية التأويل.

7- توحيد الانسان وتوحيد أبعاده المختلفة.

8- التوحيد قاعدة للتصور.

9- وظيفة الوعي.

10- كيف نفهم القرآن؟

وأخيرا نتلخص مواصفات الخطاب الاسلامي التقدمي، في: الاسلامية والمستقبلية، الوعي التاريخي، ضرورة الاختلاف ومشروعيته، أولية العامل الثقافي، التنوير والعقلانية، تجديد التراث، الخروج من التبسيط والتعميم، والفهم المقاصدي للنصوص.

هذه محاولة لتعريف القارئ بالاضافات الفكرية والاجتهادات الجريئة التي قدمتها جماعة "الاسلاميين التقدميين". وهي مساهمة عميقة وشاملة تطرح اجابات لكثير من الاشكاليات النظرية والمشكلات العملية. خاصة تلك التي دأبنا علي ادراجها في سؤال: الأصالة والمعاصرة. ولكن الجماعة ظلت صفوية ونخبوية، وعجزت عن الوصول إلى الجماهير العريضة. ومن الملاحظ أن الحركات التجديدية تعاني من العزلة وعدم الانتشار بينما الفكر السلفي والمحافظ والمدروش (الصوفي) يتمدد كالنار في هشيم المجتمعات الاسلامية - العربية الراكدة. يساعد نظام التعليم بمناهجه المحنطة، والثقافة الاستهلاكية ومستوى المعيشة المتدني في تعطيل واستقالة العقل. وتبدو مسألة التغيير والتجديد صعبة مع وجود الدائرة الشيطانية للتطور. كيف ننتج القوى الاجتماعية القادرة علي المغامرة وان تكون طليعة فعالة.

ومن ناحية اخري، كان (راشد الغنوشي) يري اصلاح حركته في الاقتداء بالترابي. ويقول بأن التأثير بفكر حسن الترابي: كان من ثلاثة جوانب:

الجانب الاول: قضية المرأة، "فكر الترابي كان قد اعان في خلق تفاعل رشيد بين الاسلام التونسي وبين إشكالية قائمة في المجتمع التونسي هي التحررية البورقيبية والتي كانت الحركة الاسلامية تقف منها موقفا سلبيا تأثرا بالوافد الشرقي الذي يكاد يحصر مهمة المرأة في البيت والامومة. ففكر الترابي كان جسرا بين الحركة الاسلامية ومجتمعها الذي استحال رده إلى مرحلة ما قبل الحدائة في هذا الموضوع". أما الجانب الثاني، فهو المنهج السياسي أي التعامل

مع السلطة، والعمل في اطار القانون وفي مؤسسات الدولة (الزيارة للسودان بعد المصالحة). وأخيراً، الجانب الثالث فهو الاعداد التنظيمي الاداري، ويتمثل في قيادة المؤسسة بدلا عن قيادة المشيخة في فكر حسن البنا. (ص210) (مقابلة اجراها المحبوب عبدالسلام مع راشد الغنوشي ونشرت في مجلة افكار جديدة العدد الثالث اكتوبر - ديسمبر 1997 تحت عنوان: (مراجعة في التكوين الفكري لحركة النهضة الاسلامية 210-229). ويعلن المبادئ الاساسية في استراتيجية العمل الإسلامي، وهي: أولا- تحديد موقف من التراث؛ ثانيا: تحديد الموقف من الغرب. ثالثا: تحديد نظرتنا إلى واقعنا بعيد عن فكرة مسبقة. رابعا: ما هي ادارة التغيير؟ القوة والاكراه أم الحرية والاقناع؟ (1984:32).

مراجعات الجماعة الإسلامية:

أحييت الحرب في افغانستان فكرة الجهاد التي جسدت قوة المسلمين مع بزوغ الدعوة رغم أن المسلمين شكلوا آنذاك فئة قليلة. وقد أعطت فرضية "الجاهلية" مبررا نظريا لاستخدام العنف أو القوة من أجل عودة الإسلام. فقد استعادت الجماعات الجهادية طروحات سيد قطب عن المفصلة بين مجتمعات الاسلام الأصل والعصر الذي نعيشه، أي محاربة الجاهلية الجديدة التي تتخذ من الانسان أو المادة إليها من غير الله. وقد بلور أفكاره، بالذات في كتبه: في ظلال القرآن، ومعالم في الطريق، الإسلام ومشكلات الحضارة. كانت حادثة الكلية الفنية العسكرية عام 1974 محاولة فاشلة للقضاء علي حكم الطاغوت -حسب وصفهم - في مجتمع جاهلي. وقد اعطاهم القمع والملاحقة، دون قصد من السلطة، مكانة وتعاطفا. فقد أصبحت هذه الجماعات هي المعارضة الفعالة لنظام ملئ بالعيوب. فقد انحسر المدين الشيوعي والقومي في المنطقة. وقد اكتسبت زخما لاسباب، منها: حرب اكتوبر 1973 وما سببته من فورة نفطية - مالية، الثورة الايرانية 1979؛ ثم انهيار المعسكر الاشتراكي. ولكن تراجعت الجماعات وانحسر أثرها بسبب القمع وتم اعتقال أهم كوادرها وتشتت الباقي في العالم. ومن المؤكد أن العزلة في السجون وبعدهم عن الواقع والحياة، قد اجبرتهم لإعادة النظر في مواقفهم.

استنتت الجماعات الاسلامية المسلحة ما يمكن تسميته فقه المراجعات بعد احداث ايلول 2001، وهي تختلف تماما. فقد تسربت معلومات بان ثمانية من القادة التاريخيين لتنظيم "الجماعة الاسلامية" يقضي سبعة منهم عقوبة بالسجن في قضية الرئيس أنور السادات، انتهوا من اعداد "ابحاث شرعية" طرحوا فيها رؤيتهم لمستقبل الحركات الاسلامية والاسباب التي دعتهم إلى تغيير استراتيجية الجماعة والدعوة إلى اعتماد العمل السلمي بدل العمليات المسلحة. وسبق لهؤلاء، وهم اعضاء في مجلس شورى التنظيم، أن أطلقوا عام 1997 مبادرة سلمية لوقف العمليات العسكرية. وفي مارس 1999 أصدر مجلس الشورى قرارا بوقف العمليات المسلحة. وأهم ما جاء في الابحاث قولهم في بحث عنوانه: "رؤية واقعية"، ما يلي: "ان من الخطأ البين أن تتخذ المواقف وتبني الاحكام وتصدر الفتاوى بعيدا عن النظر للواقع واستقراء معطياته". (صحيفة الحياة اللندنية 2002/2/2)

أصدر بعض قادة مجلس شورى الجماعة الاسلامية المصرية، سلسلة تحت إسم: "تصحيح المفاهيم" ظهر منها أربعة كتب حملت العناوين التالية: "تسليط الأضواء علي ما وقع في الجهاد من أخطاء"، "النصح والتبين في تصحيح مفاهيم المحتسبين"، "وحرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين"، و"مبادرة وقف العنف - رؤية واقعية ونظرة شرعية". ورأي فيها البعض بمثابة التأسيس الشرعي لما عرف بأنه مبادرة وقف العنف التي أطلقتها الجماعة منذ أعوام عدة لوقف مسلسل العنف الذي روع مصر لسنوات. ولكن أحد الباحثين له رؤية أكثر شمولا: "والحقيقة أن الكتب الأربعة تجاوزت المبادرة إلى التأسيس لمرحلة جديدة في الخطاب الإسلامي الحركي يعود بالدعوة الإسلامية إلى موقعها الصحيح في قلب المصالح القومية العليا للأمم، بدلا من الانزلاق إلي دوامات الصراع الثأري مع السلطة". (جمال سلطان، صحيفة الحياة 7 أبريل 2002). ويؤكد علي ضرورة التمييز بين مراجعات ذاتية للحركة لتصحيح أخطاء منهجية أو سلوكية، وبين التراجع عن كونها حركة تغيير شعبي معارضة. ويرى أن الدور المستقبلي للجماعة هو أن تكون حركة دعوية سلمية وقد تجاوزت - حسب قوله - بعد هذه المراجعات، المراهقة الفكرية. كما أنها تتحول تدريجيا من قضية أمنية إلى أخرى سياسية.

ومن الملاحظ أن التسميات الخاصة بهذه الجماعات مثل السلفية الجهادية أو منهج أهل السنة - كما يفضلون، أو الافغان العرب، قد تراجعت لحساب ربطهم بالقاعدة فقط. ولم يبق

لهذه الجماعات أي مساهمات فكرية غير التفجيرات والأعمال الارهابية. وعوضت عن هذا الخواء الفكري ببيانات وخطابات بن لادن وأيمن الظواهري.